الزواج المبكر في صعيد مصر.. بين تراجع الظاهرة واستمرار الفجوة

الصعيد يتغير ديموغرافيًا.. فهل يواكب التغير الاجتماعي هذا التحول؟

حين نقرأ خريطة النمو السكاني في مصر، يلفت الصعيد الانتباه بقوة. ارتفاع أعداد السكان، وزيادة نسبة الشباب، واستمرار معدلات الخصوبة والزيادة الطبيعية في عدد من محافظاته، كلها مؤشرات تجعل الصعيد جزءًا أساسيًا من معادلة مصر السكانية في السنوات المقبلة.

لكن الأرقام السكانية وحدها لا تكفي لفهم هذا التحول. فخلف كل رقم أسرة تتكون، وفتاة تدخل مرحلة جديدة من حياتها، وشاب يبدأ مسؤولياته الأسرية.

ومن هنا تبرز قضية الزواج المبكر باعتبارها أحد المؤشرات المهمة لفهم التغير الاجتماعي في صعيد مصر.

تراجع واضح.. لكن الفجوة ما زالت موجودة

البيانات تشير إلى تحسن واضح على المستوى القومي. فقد تراجعت نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل سن 18 عامًا من 27.3% عام 1996 إلى 15.8% عام 2021 بين النساء في الفئة العمرية 20–24 عامًا.

هذا التراجع مهم، ويؤكد أن الظاهرة ليست ثابتة وأن المجتمع المصري شهد تغيرًا حقيقيًا في اتجاهات الزواج.

لكن الصورة تختلف من منطقة إلى أخرى. ففي عام 2021 بلغت النسبة في صعيد مصر 18.5%، مقابل 16.8% في الوجه البحري و6.5% في المحافظات الحضرية.

وبالتالي، فالمشهد لا يمكن اختصاره في القول إن الزواج المبكر "ينتشر" أو "ينحسر" فقط؛ الأهم هو ملاحظة سرعة التغير والفجوات الموجودة بين المناطق.

الصعيد ليس منطقة واحدة

الأرقام داخل محافظات الصعيد نفسها تكشف تفاوتًا لافتًا في سن الزواج الأول للنساء.

ففي عام 2021 بلغ الوسيط نحو 19.4 سنة في الفيوم، و19.7 في بني سويف والمنيا، بينما وصل إلى 20.4 في أسيوط، و20.1 في سوهاج، و20.6 في قنا. ويرتفع أكثر في الأقصر إلى 21.1 سنة، وفي أسوان إلى 21.9 سنة.

هذه الفروق تجعل التعميم على الصعيد كله غير دقيق. فهناك محافظات وبيئات اجتماعية قطعت شوطًا أكبر في تأخير الزواج، بينما ما زالت محافظات أخرى تسجل سنًا أقل للزواج الأول.

والاختلاف لا يرتبط بعامل واحد؛ فالتعليم، ومكان الإقامة، والظروف الاقتصادية، وفرص العمل، وإتاحة الخدمات، والعادات الاجتماعية، كلها عوامل تتداخل في تشكيل قرار الزواج.

الريف أكثر تعرضًا للظاهرة

يبقى الفارق بين الريف والحضر من أبرز ملامح الصورة. فعلى المستوى القومي، بلغت نسبة الزواج قبل سن 18 عامًا 20.6% في الريف مقابل 8.7% في الحضر عام 2021. كما يبلغ متوسط سن الزواج الأول للنساء في ريف الصعيد نحو 19.7 سنة.

وهذا يوضح أن معالجة الظاهرة تحتاج إلى تركيز أكبر على المجتمعات الريفية، بدل الاكتفاء بسياسات عامة لا تراعي اختلاف الظروف المحلية.

فالزواج المبكر قد يكون في بعض البيئات مرتبطًا بنظرة اجتماعية معينة، وفي بيئات أخرى بعوامل اقتصادية أو تعليمية، وبالتالي فإن الحلول يجب أن تكون أكثر تحديدًا للفئات والمناطق المستهدفة.

التعليم.. العامل الأكثر وضوحًا

من الصعب فصل الزواج المبكر عن مسار التعليم. فبيانات عام 2020 تكشف فارقًا كبيرًا بحسب المستوى التعليمي؛ إذ بلغت نسبة من تزوجن قبل 18 عامًا 25.3% بين الأميات، مقابل 0.5% بين الحاصلات على تعليم جامعي.

وهذا لا يعني أن التعليم وحده يفسر الظاهرة، لكنه يكشف ارتباطًا قويًا بين استمرار الفتاة في التعليم وتأخر الزواج.

التعليم يمنح الفتاة سنوات إضافية قبل تكوين الأسرة، ويزيد فرصها في اكتساب المهارات والعمل والاستقلال الاقتصادي، كما يغير تدريجيًا نظرة الأسرة إلى مستقبلها.

ولهذا، فإن مواجهة الزواج المبكر لا ينبغي أن تقتصر على التوعية بمخاطره، وإنما يجب أن تشمل الاحتفاظ بالفتيات داخل منظومة التعليم وتوفير بدائل واقعية أمامهن.

العلاقة بالسكان أكثر تعقيدًا

تتزامن هذه القضية مع ارتفاع الخصوبة والزيادة الطبيعية في عدد من محافظات الصعيد.

فقد سجلت أسيوط نحو 21 في الألف كمعدل للزيادة الطبيعية عام 2021، كما سجلت المنيا وبني سويف وسوهاج معدلات مرتفعة أيضًا.

وبلغ معدل الخصوبة الكلي في ريف الصعيد 3.6 طفل للمرأة، مقابل 2.2 في المحافظات الحضرية.

لكن من المهم عدم تحويل الزواج المبكر إلى تفسير وحيد للنمو السكاني.

فالخصوبة تتأثر بمجموعة واسعة من العوامل، من بينها سن الزواج، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة، والفاصل بين الولادات، وعدد الأطفال المرغوب، والتعليم، والعمل، ومستوى الخدمات الصحية.

بل إن اختلاف المحافظات يؤكد أن العلاقة ليست مباشرة أو آلية؛ فارتفاع الخصوبة لا يعني بالضرورة أن المحافظة نفسها تسجل أدنى سن للزواج.

لذلك، فالزواج المبكر عامل ضمن منظومة ديموغرافية واجتماعية أوسع، وليس سببًا منفردًا للزيادة السكانية.

قراءة مختلفة للصعيد

ما تكشفه هذه البيانات في النهاية هو أن الصعيد يشهد تغيرًا حقيقيًا، لكن التغير لا يسير بالسرعة نفسها في كل المحافظات أو البيئات.

الزواج المبكر يتراجع في مصر، وسن الزواج يرتفع في عدد من المناطق، لكن الفجوة بين الريف والحضر وبين المحافظات لا تزال واضحة.

ومن وجهة نظري، هذه هي النقطة التي تستحق مزيدًا من الاهتمام: بدل النظر إلى الصعيد باعتباره كتلة واحدة، يجب أن نقرأ الفروق داخله ونحدد أين تحقق التغيير وأين ما زالت الفجوات قائمة.

القانون مهم، والتوعية مهمة، لكنهما وحدهما لا يكفيان. استمرار الفتاة في التعليم، ووجود فرص حقيقية للعمل، وتحسن الخدمات، وتغيير الصورة الاجتماعية لمستقبل الفتاة، كلها عناصر يمكن أن تدفع التغيير إلى الأمام.

الصعيد ليس مجتمعًا ثابتًا، والأرقام تثبت ذلك.

لكن نجاح التحول الديموغرافي لن يُقاس فقط بعدد السكان أو معدلات الخصوبة، وإنما أيضًا بقدرة المجتمع على تحسين سن الزواج، وفرص التعليم، ومساحة الاختيار أمام الجيل الجديد.

فمستقبل الصعيد لا تصنعه أرقام السكان وحدها، بل تصنعه أيضًا نوعية الحياة والفرص المتاحة لهذا الجيل.

أمل بنت عم شهدي